**المحاضرة الخامسة عشر**

**عنوان المحاضرة:**

ثالثاً: أوربا الشرقية تتمرد على الشيوعية Third: Eastern Europe rebels against communism

- انهيار حائط برلين وتوحيد المانيا:

The collapse of the Berlin Wall and the unification of Germany

- الوضع الدولي ما بعد انهيار الكتلة الشيوعية

The international situation after the collapse of the communist bloc

1 - بروز ظاهرة القطب المهيمن 1- The emergence of the dominant pole phenomenon

2- ظاهرة التفكك 2- The phenomenon of disintegration

3- انهيار وضعف التكتلات الاقليمية والدولية

3- The collapse and weakness of regional and international blocs

**محتوى المحاضرة:**

**ثالثاً: أوربا الشرقية تتمرد على الشيوعية**

لقد عانت بلدان المنظومة الشيوعية في أوربا الشرقية من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت إلى حدود لا يمكن تحملها من قبل شعوب تلك الدول. إذ تجاوزت ديونها الخارجية عام 1985 أكثر من (70) مليار دولار زاد في عام 1986 إلى أكثر من (85) مليار دولار. فكان ذلك بداية لتغلغل النفوذ الغربي فيها من خلال سلطة صندوق النقد الدولي الذي أخذ يتدخل ويفرض شروطه الإصلاحية بهدف تسديد الديون أو إعادة جدولتها. زاد في تزايد التدخل الغربي في أوربا الشرقية تضاؤل تأثير الاتحاد السوفيتي بسبب أزماته الاقتصادية ونتيجة لسياسة غورباتشوف الإصلاحية والتي أرادت من خلالها التخفيف من أعبائها الخارجية لاسيما في أوربا إذ عملت على تخفيض قوّاتها هناك إلى مستويات دنيا. الأمر الذي أثار انتقادات القادة العسكريين السوفيت من إن تلك السياسة سوف تفقد الاتحاد السوفيتي القدرات الدفاعية اللازمة وتجعل هذه القدرات محصورة على الأراضي السوفيتية.

لقد بدأت بوادر التغيير في أوربا الشرقية من بولندا عندما أضرب العُمّال البولنديين بتحريض من نقابة التضامن التي رفعت شعارات إصلاحية واسعة تدعو الى التخلص من المركزية الشيوعية إلا أن التحول المهم بدأ من المجر في حزيران من عام 1988 عندما نُحّي عن الحكم الزعيم المجري بانوس کادا وهو الزعيم الشيوعي الذي نَصَّبه الاتحاد السوفيتي بعد احتلالهم للعاصمة بودابست عام 1956 والقضاء على حكم الإصلاحي أميري ناجي.

عملت الحكومة الجديدة على إدخال تعديلات مهمة على الدستور بهدف تعزيز استقلاليتها عن الاتحاد السوفيتي وترسيخ دائرة الإصلاح والحريات كتشكيل أحزاب سياسية وإطلاق حرية الصحافة. كما أعلنت فتح حدودها مع النمسا بهدف السماح لهجرة الألمان الشرقيين الراغبين بالذهاب من المانيا الغربية إذ عبر تلك الحدود أكثر من (3) آلاف مهاجر الماني قادم من المجر باتجاه المانيا الغربية والذي كان من الأمور المقبولة اطلاقاً. وتأكيداً على استقلالية الحكومة الجديدة فقد دانت القمع السوفيتي الذي طال دولتهم أبان الاحتلال السوفيتي عام 1956 وأعادوا الاعتبار إلى ناجي واعتبروه من الزعماء الوطنيين. أما الخطوة التي قد تُفَسَر وفق تحليلات عديدة هي إسراع بودابست بإعادة علاقاتها مع إسرائيل والتي قطعت منذ عدوان 1967.

والغريب في الأمر أن جميع دول أوربا الشرقية التي وصلها التغيير والإصلاح أهم وأول خطوة اتخذتها هي إعادة العلاقات مع إسرائيل وكأنهم يكافئون تلك الدولة على أمر ما! والغريب في الامر ايضا إن الاتحاد السوفيتي الذي ظل يحافظ على وحدة الكتلة الشيوعية بأي ثمن قد أيَّد حركة الإصلاح واعتبرها شأن داخلي.

أما رومانيا فأنها على الرغم من نزعتها الاستقلالية السابقة عن الكتلة الشيوعية إلا أن نظامها السياسي لا يختلف كثيراً عن الأنظمة الشيوعية المركزية. وفي محاولته معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية لجأ الرئيس الروماني نیكولاي تشاوسيسكو إلى إجراءات اقتصادية تقشفية صارمة عانى منها الشعب الروماني بشكل كبير جداً.

وعندما بدأت رياح التغيير تهب على أوربا الشرقية نتيجة ارتخاء القبضة السوفيتية حاول حماية نفسه من هذا التغيير، فأغلق الحدود مع الدول المجاورة خوفاً من حُمى الإصلاح التي انتابت المنطقة, إلا إن الاوضاع في رومانيا كانت مُهَيَأة للانفجار فالشخص الذي حكم (24) عاماً حكماً شمولياً صارماً لم يصمد سوى عشرة أيام أمام إرادة شعبه بالتغيير فقد اندلعت الشرارة الأولى للانتفاضة الرومانية من مدينة تيمشوارا الرومانية في 16/ 12/ 1989 عندما تظاهر عدد من الأفراد لإطلاق سراح قس بروتستانتي ثم تحولت التظاهرة إلى انتفاضة جماهيرية اتسعت كَكُرة الثلج. واتخذت التطورات طابعاً دموياً عندما تدخلت القوات المسلحة وأطلقت النار على المتظاهرين وسقط آلاف القتلى. وبعد اسبوع واحد على هذه المجازر حاول تشاوسسكو الهرب إلا أن الجيش انحاز إلى الشعب ضد الشرطة السرية المؤيدة لرئيس النظام والمدربة تدريباً خاصاً (والتي تسمى سيكورتيات ويبلغ عددها بين 50-70 ألف فرد). وخلال أيام أعلن (ایون ربلسكو) أحد مؤسسي لجنة الانقاذ الوطني الإطاحة بالرئيس تشاوسسكو، وإنه قد تم اعتقال الرئيس وزوجته ثم أُعِلن عن إعدامهما في ليلة عيد الميلاد عام 1990.

أما موقف الاتحاد السوفيتي من التغيير الليبرالي الجديد في رومانيا فقد بدأ بإدانة وزير الخارجية السوفيتي المجازر التي ارتكبها تشاوشيسكو ضد شعبه وبعد إعلان سقوط النظام الروماني أبدت موسكو اعترافها بالنظام الجديد. وتشير التقارير إلى أن التنظيم الذي قاد عملية الانتفاضة والتغيير هو تنظيم سِرّي (جبهة الانقاذ الوطني) ضَمَّ عناصر من أعضاء الحزب الشيوعي الروماني مدنين وعسكريين، وتشير تلك التقارير إن الجبهة تلقت دعماً أمريكياً وفرنسياً تمثل بكميات من الأسلحة والأموال. إذاً فالانتفاضة لم تكن عفوية وإنما لعبت فيها عدة أطراف دوراً أما بالتحريض أو قيادة التظاهرات أو بالسيطرة على المراكز الحساسية للدولة.

أما في بلغاريا كان التغيير بأسلوب سلمي إذ وافق الحزب الشيوعي في كانون أول 1989 على إنهاء دوره القيادي في الحياة السياسية البلغارية وإنهاء خضوع أجهزة الدولة كالجيش والشرطة للحزب الشيوعي، وأعلن عن اتباع أسلوب التعددية الحزبية. كما برر طرد تيودور جيفكوف زعيم الحزب الشيوعي البلغاري وأبنه من الحزب.

أما في جيكسلوفاكيا فقد تم اتخاذ نفس الخطوات بطرد سكرتير الحزب شيوعي وتنصيب هافل كأول رئيس غير شيوعي مما مهد الطريق لإيجاد آلية انفصال الجيك والسلوفاك إلى دولتين.

أما في يوغسلافيا فقد تَميَّز التغيير فيها بأنه أخذ طابعاً دموياً خلال عملية التفكك وانفراط عقد الاتحاد اليوغسلافي المُتَكَوِّن من خمس جمهوريات (مقدونيا، صربيا، كرواتيا ، البوسنة والهرسك الجبل الأسود) وذلك عندما حاول الجيش الاتحادي (الذي غالبيته من الصرب) أن يعيد الجمهوريات التي أعلنت استقلالها بالقوة المسلحة إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه في كل من كرواتيا وسلوفينيا. عَزَّز هذا الفشل تدخل الدول الأوربية والأمم المتحدة ضد توجهات الصرب في إعادة الاتحاد إلى سابق عهده. إذ أعلنت الدول الأوربية في 5/ 6/ 1991 حظراً على توريد السلاح إلى يوغسلافيا والمساعدات الاقتصادية أعقَبَهُ قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 25/ 9/ 1991 بفرض حضر مشابه مع الإعلان عن استقلال كل من كرواتيا وسلوفينيا مما كان اعترافاً دولياً بتفكك الاتحاد اليوغسلافي مما مهد الطريق لحرب قاسية عانت منها منطقة البلقان وتدخلت فيها قوة دولية عديدة.

**- انهيار حائط برلين وتوحيد المانيا:**

إلا أن الحدث الأبرز في أوربا الشرقية والذي اعتبره الباحثين انتهاء لعصر الحرب الباردة بهزيمة أحد أطرافها ألا وهو الاتحاد السوفيتي وكتلته كان انهيار حائط برلين الذي أُنشئ عام 1961 ومَثَّل الستار الحديدي للعلاقة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي فمنذ منتصف الثمانينات بدأت العلاقة تزداد وثوقاً بين الألمانيين وبدأ الاتفاق حول تنظيم الهجرة بين البلدين. ولم تكن موافقة المانيا الشرقية على الهجرة إلى المانيا الغربية قد جاء من فراغ فقد تدفق الآلاف من الأمان على برلين الغربية من عدة مناطق. كما ان المانيا الغربية قررت منح الجنسية الألمانية لكل الذين ينحدرون من أصل الماني في مختلف أنحاء أوربا.

في كانون أول 1989 قرر الحزب الشيوعي في المانيا الشرقية طرد اريك هونیكر من زعامة الحزب والدولة وإقالة مجموع الوزراء الذين يمثلون الحزب. وعلى إثر ذلك استقال أعضاء المكتب السياسي الشيوعي وانتخب أعضاء جدد. كما تم انتخاب رئيس جديد للحكومة من الداعين للإصلاح والتغيير الجذري في البُنية السياسية. ثم اتخذ قرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين المعارضين للنظام الشيوعي. وكما هو الأمر في باقي دول أوربا الشرقية فقد سارعت المانيا الشرقية إلى بحث سبل إعادة العلاقات مع اسرائيل مما ترك علامات استفهام كبيرة على مُجمَل التغيرات في الاتحاد السوفيتي أو أوربا الشرقية.

أعقب ذلك قرار المانيا الشرقية بفتح الحدود مع المانيا الغربية والسماح للألمان الشرقيين الدخول مباشرةً إلى برلين الغربية مما أدى إلى تدفق الآلاف من الألمان إلى غرب المانيا.

وفي جلسه للبرلمان الجديد الذي انتخب في كانون أول عام 1989 وافق البرلمان بالإجماع على إنهاء سلطة الحزب الشيوعي وإلغاء النَص الدستوري الذي يشير إلى أن المانيا الشرقية دولة ماركسية.

أما الحدث الأبرز في هذا المشهد هو قرار الحكومة الألمانية في كانون أول عام 1990 بهدم سور برلين (أو حائط برلين) بالكامل وتحل محله حدود طبيعية بين البلدين. المهم في الأمر هو عجز الاتحاد السوفيتي عن عمل أي شيء سوى إنه أبدى تأييده للتغيرات الإصلاحية في المانيا الشرقية على إنه أعطى الضوء الأخضر إلى رئيس الوزراء الألماني الغربي هلموت کول بإمكانية قيام الوحدة الألمانية خلال زيارته إلى موسكو في شباط عام 1990. وبدأت الخطوات فعلاً لتنفيذ مشروع الوحدة وبدأ بتوحيد العُملة في شباط عام 1990 وانتهى بوحدة الدولتين التي جرت فيها انتخابات أدّت إلى فوز هلموت کول برئاسة وزراء المانيا الموحدة.

**- الوضع الدولي ما بعد انهيار الكتلة الشيوعية**

ان انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه قد أشار الى بداية عصر جديد في العلاقات الدولية إذ يشير الباحثون إلى أن تغيير طبيعة أحد الأعضاء الفاعلين في السياسة الدولية، كانهياره أو ضعفه، يؤدي إلى ظهور نظام دولي جديد يساهم في تكوينه أما القوة المنتصرة أو قوة ناهضة جديدة تأخذ دورها في هذا النظام، لهذا سيبدأ من هنا التغيير في القوى المتحكمة في هذا النظام وذلك بإيجاد توزيع جديد للقوة والهيمنة في العلاقات الدولية.

لذا فقد كان من بين أهم نتائج المرحلة الجديدة ما يأتي:

**1 - بروز ظاهرة القطب المهيمن**

إن أخطر النتائج المترتبة على غياب الاتحاد السوفيتي هو بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة ومنفردة في إدارة العلاقات الدولية طبقاً لمصالحها ومصالح حلفائها.

أن من بين مخاطر هذه الظاهرة هو إن القوة المهيمنة تعمل بكل قواها على استمرارية هذه الهيمنة وذلك من خلال عدة أساليب :

أ-القضاء على كل القوى التي تهدد هذه الهيمنة وذلك أما بمحاصرتها أو استخدام القوة العسكرية المباشرة لإنهاء تهديدها.

ب- التوسع في ضم الأقاليم الاستراتيجية أو محاولة ربطها إلى سياسة الدولة المهيمنة لضمان مواقع عسكرية او اقتصادية تُديم عملية الهيمنة وذلك أما بالتهديد أو الترغيب.

ج- الدخول في تحالفات بزعامة القوة المهيمنة وذلك لتحويل جزء من العبء في إدارة العلاقات الدولية إلى الحلفاء وفق نظرة وتوجيه القوة المسيطرة.

أن الولايات المتحدة قد عملت وقبل هذه المرحلة على تثبيت سيطرتها وهيمنتها على العالم وذلك بإتباع أساليب مختلفة أما بالترغيب أو بالضغط أو الذي كان يأخذ اشكالاً عديدة من بينها تحريك المؤامرات والدسائس ضد الأنظمة المستقلة، ومحاولة خلق المتاعب لأنظمتها باستغلال الفوارق القومية أو الدينية. ويشير الكاتب الأمريكي ريتشارد بارنت إلى إن وكالة المخابرات الأمريكية تضمنت في عام 1974 عبر ميزانيتها البالغة مليار دولار ومستخدميها الذي يزيد عددهم على (20) الف شخص، العديد من عمليات التخريب والتحريك ضد الدول المستقلة في العالم الثالث وذلك لعام واحد فقط فكيف يكون الحال عندما تنفرد هذه القوة في إدارة السياسة الدولية دون منافس مكافئ .

**2- ظاهرة التفكك:**

وهي إحدى نتائج الفقرة الأولى، إذ أن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الدول المستقلة تقوم على الأسس القومية والدينية، قد أدى إلى بروز ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية وهي محاولة التقسيمات القومية أو الدينية في العديد من الدول في الانفصال وتكوين دول مستقلة على تلك الأسس، مما أدى إلى نشوب النزاعات والحروب الأهلية كما هو الحال في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وفي يوغسلافيا.

أن نجاح سياسة التفتيت التي تَبَنَّتها الولايات المتحدة منذ زمن بعيد مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، قد أدى إلى محاولة الولايات المتحدة بالتمسك بهذه السياسة وتطويرها مستغلة أجواء الهيمنة التي تتمتع بها، ومحاولة تطبيقها على مناطق عديدة من العالم انطلاقاً من إن هذه السياسة تُهيئ المناخ الملائم للتدخل والسيطرة بحجة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أو تحت غطاء الشرعية الدولية أو بحجة الاعتبارات الإنسانية كما حصل في يوغسلافيا وجيكسلوفاكيا وذلك لمنع عودة الأنظمة الشيوعية إلى تلك الدول وغيرها.

**3- انهيار وضعف التكتلات الاقليمية والدولية:**

لقد كان من أهم سمات النظام الدولي السابق هو قيام العديد من التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية التي بُنيَت على أسس سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من بينها تلك التي أسستها الدول العظمى خدمة لاستراتيجيتها. هذا فضلاً عن الأمم المتحدة التي تشكلت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ كانت تتمتع بقدر مُعَيَن من الفاعلية نتيجة للتوازن القائم في العلاقات الدولية لاسيما أن هناك حدوداً معينة اتفقت عليها الدول العظمى بشكل مباشر نتيجة لتعادل القوى فيما بينهما. إلا أن تفرد الولايات المتحدة واستخدامها لمختلف الأساليب لضمان هيمنتها على الواقع الدولي، وغياب القوى الموازية لها، قد أخَلَّ بذلك التوازن القائم في المرحلة السابقة مما أدى إلى سيطرة الولايات المتحدة على المنظمة الدولية الرئيسة (الأمم المتحدة) وتسخيرها لتثبيت سيطرتها على العلاقات الدولية، مما أدى إلى ضعفها وفقدان معظم دول العالم الثقة بقراراتها خاصة بعد أن بدأت تُكيل الأحداث بأكثر من مكيال طبقاً لمصالحها، لاسيما القرارات التي اتخذت ضد العراق ويوغسلافيا وموافقة الأمم المتحدة على التدخل الأمريكي في الصومال.ونتيجة لانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي فقد انهارت المنظمات والتكتلات المرتبطة به كحلف وارشو ومنظمة الكوميكون. فضلاً عن العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى نتيجة لتشتت أعضائها وتغليب المصلحة الضَيّقة على المصلحة الشاملة لأعضاء تلك المنظمات، لاسيما أن القوى المهيمنة على العالم تعمل على الضغط عل مختلف الدول لإجبارها على إتَّباع سياسة معينة بالترغيب تارة أو بالترهيب تارةً أخرى.

والمثال الواضح على ذلك هي الجامعة العربية وكذلك المجالس العربية التي أُقيمت في المرحلة السابقة حيث فقدت الفاعلية المؤثرة التي كانت تتمتع بها (نسبياً) فهي أما حَلَّت كمجلس التعاون العربي أو ضعف دورها كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي الذي لم يستطع حل المشاكل الداخلية لدول الأعضاء كما هو الحال في مشكلة الحدود بين قطر والسعودية وذلك الحال ينطبق ايضاً على حركة عدم الانحياز والتي حاول العديد من أعضائها إلغاء دورها أو تحويلها عن أهدافها بحجة انتهاء الصراع القائم بين المعسكر الغربي والشرقي.

وخلاصة القول فيما يتعلق بهذه النقطة هو إن الواقع الدولي عُقبَ انهيار الاتحاد السوفيتي يُشير إلى انحسار الشرعية وضعف القيم القانونية والأخلاقية التي نَظَّمت العلاقات الدولية خلال المرحلة السابقة وكان من بين أسباب ذلك هو الانفراد الأمريكي على الساحة الدولية بعد انهيار القوة الموازنة وعدم ظهور قوة جديدة لحد الآن تحد من هذه الهيمنة.